



## حركة أنصار الله في الحكم والسياسة وعلاقتها الإقليمية بعد الربيع العربي

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 09 حزيران / يونيو 2022

الكاتب: د. عبد الرحمن أحمد المختار

حركة أنصار الله

في الحكم والسياسة وعلاقتها الاقليمية

بعد الربيع العربي

الدكتور عبد الرحمن أحمد المختار

ورقة عمل مقدمة عبر تقنية ZOOM إلى ندوة "تجارب الحركات الاسلامية في السياسة والحكم: نظرة نقدية" المنعقد للفترة من 14- 17 مايو/أيار 2022 التي نظمها مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية بجامعة زعيم باسطنبول/ تركيا.

## المحور الأول

### حركة أنصار الله المشروع النهضوي والثورة

#### أولاً: حركة أنصار الله والمشروع النهضوي

تكمن مشكلة اليمن - بشكل عام- مع القوى الخارجية في قيام سلطة وطنية تحتضن الشعب اليمني، وتوظف موارده الطبيعة وموقعه الاستراتيجي في خدمة التنمية الشاملة، ولذلك فقد عملت القوى الخارجية جاهدة على منع أي مشروع نهضوي من الخروج إلى الحيز العملي، وعملت تلك القوى من خلال عملائها، وأيضاً بشكل مباشر على إجهاد ما يبرز للعلن من مشاريع نهضوية في مهدها، ففي فترة حكم الرئيس إبراهيم الحمدي كان التوجه المعلن هو النهوض باليمن ليأخذ مكانه بين شعوب المنطقة والعالم، والاستقلال باليمن عن التبعية للقوى الخارجية، ولكن سرعان ما تدخلت هذه القوى وأجهضت ذلك المشروع.

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي تحديداً عند إعادة تحقيق وحدة شطري اليمن، حيث مثل هذا الحدث التاريخي قلقاً للقوى الخارجية من أن يشكل دمج جيشي- الشطرين ليصبح قوة موحدة، وكذلك الحال بالنسبة لدمج اقتصاد الشطرين، إضافة إلى دمج النظامين السياسيين وأن يشكل كل منهما دعماً للآخر، وبما يؤدي إلى أن يبرز اليمن قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية في المنطقة تخرج عن السيطرة.

لذلك عملت القوى الخارجية صاحبة المصلحة على تدمير الجيش اليمني في حرب سنة 1994، وبالنتيجة تدمير الجانب الاقتصادي والسياسي في اليمن، وظلت القوى الخارجية وعلى رأسها أدواتها الرئيسية في المنطقة السعودية خلال الفترة التالية لحرب 1994، تعبت بكرسي الحكم إلى أن أجبرت الرئيس الأسبق على عبد الله صالح

على التنازل لها عن الأراضي اليمنية بموجب اتفاقية جدة لسنة 2000 التي ألغت أحكام اتفاقية الطائف لسنة 1934 تلك الاتفاقية التي حافظت على الأرض اليمنية لأكثر من ستين عاماً.

وكان المشروع الأكثر إقلاقاً بالنسبة للقوى الخارجية، هو المشروع الفكري النهضوي للسيد حسين بدر الدين الحوثي - رضوان الله عليه- حيث أدركت القوى الخارجية أن هذا المشروع لا يهدف إلى مجرد النهوض باليمن اقتصادياً فحسب، بل إن هذا المشروع فكري تحرري، يرفض ويقاوم الهيمنة والطغيان والارتهاق للقوى الخارجية، وكانت هذه القوى تدرك أن مشروع السيد حسين -رضوان الله عليه- هو مشروع أمة، توعوي تنويري إذا ما كتب له النجاح فلن يقف أثره ومداه من حيث الزمان عند مرحلة معينة،

ومن حيث المكان عند جغرافية محددة، ولن يكون وجوده مرتبطاً بوجود مؤسسه، بل إن هذا المشروع سيستمر ويزداد قوة.

فهذا المشروع أدرك مؤسسه السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي تمام الإدراك أن الأمة العربية والإسلامية تتعرض لغزو استعماري ذات طابع حديث، وحول ذلك تحدث السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه قائلاً: "الاستعمار الحديث الآن جاء تحت عنوان خبيث باسم مكافحة إرهاب، ومعهم مجموعة يسمونهم إرهابيين يوزعونهم على المناطق، ثم يقولون نريد أن ندخل لنطاردهم، نلحق وراءهم ويدخلون لمناطق، يدخلون البلدان، يدخلون البلاد ويحتلونها، ويهيمنون عليها، ويكونون قد أخضعوا الدولة فيها، والناس لا يرون شيئاً، إلا عندما تستحكم قبضتهم، لا يرى الناس أشياء، لا يرون أمريكيين أمامهم زاحفين إلا بعد أن تكون قد استحكمت قبضتهم، قد دخلوا البلاد، وتوافدوا بأعداد كبيرة"<sup>(i)</sup>.

وشخص السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي - رضوان الله عليه- دقة وخطورة المرحلة التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية، وحالة ضعف قياداتها وعبر عن ذلك بقوله: "في هذا الزمن أصبحت القضايا خطيرة جداً جداً بشكل رهيب فيما يتعلق بأعمال اليهود والنصارى، لم تعد تقف عند حد، أن يصبح مثلاً أي زعيم عربي عبارة عن مدير قسم شرطة، يقولون له: نريد فلاناً، يقول: أبشروا بنا! نريد فلان يقول تفضلوا "خذوه" كلهم جميعاً هكذا! هذه الحالة رهيبية جداً"<sup>(ii)</sup>.

ومع إدراكه المخاطر المحدقة بالأمة فإن السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي -رضوان الله عليه- استشعر مسؤوليته الدينية، ويؤكد أن استشعار هذه المسؤولية واجب كل مسلم، باعتبار الأمة الإسلامية كل لا يتجزأ وتحدث حول هذه المسؤولية قائلاً: "ثم هل يمكن أن نقول إن الإسلام نفسه قد جاء ليوزع المسؤوليات بين أبناء هذه الساحة؟ فله خطاب خاص معنا، وخطاب خاص مع أولئك، فوزع الرقعة الإسلامية إلى قطاعات ومناطق،

ليس من في هذه المنطقة مسؤول عما يحدث في المنطقة الأخرى! أيضاً لا أعتقد أنه في القرآن الكريم هناك توزيع للعالم الإسلامي، أو للأرض إلى قطاعات، وكل قطاع مسؤوليته تختص بجهة معينة، أو بمن في داخله ليس أبناء هذه المنطقة<sup>(iii)</sup> مسؤولين عما يواجهه به الإسلام في منطقة أخرى<sup>(iv)</sup>.

وشمل تشخيص مؤسس المشروع النهضوي السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي -رضوان الله عليه- علماء هذه الأمة وما هم عليه من حالة ضعف فتحدث عن ذلك قائلاً: "هذه حالة سيئة حتى عند من يحملون الدين، واسم الدين إنه إذا كنت تطلب العلم وأنت ترى نفسك أنك تحمل نفسية ضعيفة، لا تقرب العلم، لا تتعلم لتصبح في نظر الآخرين رجل دين، وحامل علم يقتدى به، إنك حينئذ من سيصبح دينه بضعفه، من سينعكس ضعفه على مواقفه الدينية"<sup>(v)</sup>.

و فيما يتعلق بمواجهة قوى الغزو والهيمنة والاستكبار، يقرر السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي أن من يتصدى من العلماء لأولئك لا بد أن يكون واعياً ومدركاً لحال الأمة، وما يحيط بها من مخاطر وضعف وهوان، مستشعراً لمسؤوليته أمام الله سبحانه وتعالى في النهوض بالأمة، ومن ثم فإن من يحمل مسؤولية النهوض بالأمة هو من يمثل خطورة على قوى الهيمنة والغزو والاستعمار، وعلى مشاريعهم الاستعمارية الحديثة فالخطورة عليهم من عالم الدين "ليس في لحيته، ليس في تركعه، بل في رؤيته في النهوض بهذه الأمة"<sup>(vi)</sup> كيف يمكن أن تتوقع ممن لا يرى الإسلام إلا لحية وثوباً قصيراً ومسواكاً، أن يجعل الأمة بمستوى المواجهة ضد اليهود وضد لغرب! ممن يرى أن الله قد أنعم علينا أن جعل الغربيين والكفار يصنعون لنا ونحن نعبد ونسير في عبادته، وهم يصنعون لنا كل شيء هل هذا يمكن أن يواجه الغرب؟

ولذلك وبسبب إدراك القوى الخارجية لما يحمله مشروع الشهيد القائد من جدية، عملت هذه القوى بكل ما لديها من قوة، وباستخدام أدواتها المحلية على محاربة هذا المشروع، ومحاولة وأده في مهده، وخنقه في مكان انطلاقه، وتمكنت بالفعل تلك القوى من قتل مؤسس السيد حسين بدر الدين الحوثي -رضوان الله عليه- اعتقاداً منها أنها قد سبقت الزمن، وقضت على أخطر مشروع يهدد نفوذها في اليمن والمنطقة، لكنها ما لبثت أن أدركت خطأ تقديرها، حين وثب حملة هذا المشروع بقوة وبقيادة السيد/ عبدالمملك بن بدر الدين الحوثي- يحفظه الله- لمقارعة الطغاة والمستكبرين، فخاضوا في مواجهتهم خمس حروب بعد استشهاد مؤسس المشروع السيد حسين بدر الدين الحوثي - رضوان الله عليه- في الحرب الأولى، وليصبح بعد ذلك هذا المشروع الحامل الأساس لقضية الوطن، والمدافع عن حقوق أبناء الشعب في مواجهة الطغاة والفاستدين، فكان أنصار هذا المشروع قوة سياسية محركة لعجلة ثورة فبراير 2011 إلى جانب بعض القوى الثورية الأخرى.

وحين تم الالتفاف على الثورة الشعبية ومصادرتها، تولى حملة هذا المشروع زمام المبادرة لاستعادة الثورة من خاطفيها، وطرد قوى الفساد والعمالة والارتهان، ومن ثم مواجهة الأدوات الإرهابية للقوى الخارجية، ومواجهة القوى الخارجية ذاتها.

لم يكن الشعب اليمني استثناءً من الشعوب العربية التي ثارت على حكامها، ولم تكن أيضاً ثورته الشعبية استثناءً من ثورات الربيع العربي، التي تعرضت للالتفاف عليها ولمصادرة نتائجها لصالح قوى محلية تدين بالولاء والتبعية لقوى أجنبية، بل يمكن القول إن ما تعرضت له ثورة الشعب اليمني يفوق بكثير ما تعرضت له ثورات بعض الشعوب العربية على أنظمتها الديمقراطية الشكلية، حيث تكالبت قوى دولية وإقليمية ومحلية على ثورة الشعب اليمني لإجهاضها ومصادرة نتائجها لصالح قوى العمالة والارتهان.

وبعد أن تمكنت الثورة من التغلب على كل الصعاب والعقبات والمؤامرات التي حاكتها القوى الخارجية، انتقلت تلك القوى من مرحلة التآمر على الثورة، إلى مرحلة العمل العسكري المباشر لإسقاطها تحت عنوان استعادة الشرعية من الانقلابيين، وما كانت الحرب العدوانية التي شنها تحالف دولي بقيادة أداة القوى الخارجية في المنطقة السعودية إلا تجسيداً لذلك التآمر والتكالب على الثورة اليمنية إلى جانب القوى المحلية المرتهنة لها.

## ثانياً: حركة أنصار الله وثورات الربيع العربي

يبدو وللوهلة الأولى - لغير المطلع - أن القوى الخارجية تُقر بحق الشعب اليمني في الثورة على رموز الفساد، وحقه في اختيار حكامه ونظام حكمه بحرية مطلقة، وأن ما ينكره تحالف العدوان هو الانقلاب على شرعية الحاكم المستمدة من الشعب بوصفه صاحب السيادة، ومالك السلطة ومصدرها، ولذلك فتحالف العدوان بكل ما ارتكبه ويرتكبه من فضائح إنما يدافع عن حقوق الشعب اليمني، وهذا منطقته منذ ما يزيد على سبع سنوات!

وقد يكون الأمر ملتبساً على تحالف العدوان فيما بين الثورة والانقلاب، باعتبار أن نظام الحكم في أغلب دول تحالف العدوان وراثي ولا علاقة للشعب في هذه الدول بالسيادة الشعبية، وما يترتب عليها من حقوق اختيار الحكام، بل ونظام الحكم، فالملك أو الأمير أو الشيخ هو صاحب السيادة، وما الشعوب إلا رعية للحكام، والحكام هم أصحاب السمو ولا سمو للشعب يعلو على سموهم.

وبذريعة استعادة السلطة أعلن تحالف العدوان عن عملياته العسكرية على اليمن لمحاربة الانقلاب ونصرة "الشرعية" التي هي تمثل للشعب اليمني، حسب زعم التحالف، وإعادة الحاكم إلى سدة الحكم، ولو لم يبق شعب ليحكمه.

وقد اتضح مؤخراً أن القوى الخارجية غير معنية بالشعب اليمني، ولا بالشرعية المزعومة، وإعادة رمزها إلى سدة الحكم، فقد ظلت القوى الخارجية تنفذ عدوانها على اليمن تحت عنوان استعادة شرعية الرئيس هادي، فهذه القوى لم تجد حرجاً في عزل هادي واستبداله بما أسمته مجلس الحكم الرئاسي<sup>(vii)</sup> دونما اعتبار لإرادة الشعب اليمني، وحقه في اختيار من يحكمه، فقد أحلت القوى الخارجية إرادتها محل إرادة الشعب اليمني في اختيار الحاكم، بل فرض الحكام العملاء لهذه القوى<sup>(viii)</sup>.

ولأن ما يؤخذ على حركة أنصار الله من جانب القوى الخارجية، وأدواتها في المنطقة، وعملائها في الداخل، هو السيطرة على سلطة الدولة عن طريق "الانقلاب" على السلطة الشرعية، ولإزالة تلبيس وتضليل أولئك حول الثورة اليمنية، وخلطهم بينها وبين ما يزعمونه من انقلاب، فلا بد في هذه الورقة أولاً من توضيح مفهوم الثورة، وتمييزه عن مفهوم الانقلاب، فلعل تحالف العدوان والقوى الخارجية المساندة له، وعملاء الداخل بذلك أن يفهموا ولو متأخراً أن ما حصل في اليمن ثورة شعبية خالصة، وأن من نفذوا الانقلاب ينعمون بالدفء منذ سبع سنوات في أحضان تحالف العدوان، الذي يزعم زوراً وكذباً وتضليلاً محاربة الانقلاب دفاعاً عن حقوق الشعب اليمني.

### مفهوم الثورة

يمكن تعريف الثورة بأنها فعل شعبي عفوي تلقائي غير منظم يهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع<sup>(ix)</sup>.

ووفقاً لهذا المفهوم الأصل أن هدف الثورة يتحدد بشكل تلقائي، تلتقي عنده توجهات جميع الثوار، وهذا المفهوم يؤكد نضج الشعب الثائر في تحديد هدفه والعمل على تحقيقه، وهنا قد تتولى فئات من الشعب زمام المبادرة لتكون في مقدمة صفوف الثورة سعياً مع غيرها لتحقيق غايتها، فتبرز هذه الفئة بحكم جراتها وإقدامها في حال نجاح الثورة لقيادة مرحلة الانتقال التالية لها.

وقد تواجه هذه الفئة عنف السلطة القائمة، الذي قد يصل إلى حد الفتك بها تماماً، ومن ثم تصبح هذه الفئة قيادة مثالية للثورة، يترتب على تضحياتها التعجيل بوصول الثورة إلى تحقيق هدفها المنشود، وتكون هذه القيادة بتضحياتها قد رسمت الخطوط العريضة للثورة، ولا يتطلب الأمر من الآخرين سوى السير على هداها، واستكمال ما يتعلق بها من تفاصيل.

## مفهوم الانقلاب

يمكن تعريف الانقلاب بأنه فعل منظم تنفذه مجموعة منظمة هدفها السيطرة على السلطة من خلال إزاحة الممسكين بها عنها والحلول محلهم في الإمساك بزمامها.

ويختلف الانقلاب عن الثورة في أن قيادته من داخل السلطة<sup>(x)</sup> وغالباً ما تكون من العسكريين تخطط مسبقاً للانقلاب على الحاكم، وترتب وتوزع الأدوار بين المجموعة الانقلابية المنظمة، وقد تحدد مسبقاً منصب القيادة العليا لما بعد نجاح الانقلاب، بعكس الثورة الشعبية التي لا تتحدد في ظلها قيادات السلطة العليا في الدولة لما بعد نجاح الثورة، بل إن الأفعال المبادرة لصناعها هي التي يمكن أن تتحدد وفقاً لها قيادات السلطة العليا في الدولة لما بعد نجاح الثورة.

**ما قبل ثورة 21 سبتمبر 2014**

**ثورة 11 فبراير 2011**

انطلقت ثورة فبراير 2011 معلنة عدداً من المطالب على رأسها إسقاط النظام، وتصاعدت وتيرة مطالب الثورة عندما قرر الشباب الاعتصام في عدد من الميادين والساحات العامة، إلى حين رحيل رأس النظام الحاكم الجاثم على سدة الحكم في البلاد منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وأفراد عائلته الذين شغلوا أهم المناصب في الدولة مدنية وعسكرية، وقد تمددت الثورة في ساحات وميادين الاعتصام وحاصرت الحاكم وحصرته في زاوية ضيقة جعلت خياراته محدودة<sup>(xi)</sup> غير أن العوامل التي طرأت على الثورة منحت الحاكم سعة في الحركة والمناورة، والعمل بالتنسيق مع القوى الخارجية، لمحاصرة الثورة الشعبية والالتفاف عليها واحتوائها ومصادرتها في نهاية المطاف.

**العوامل الدخيلة على ثورة 11 فبراير 2011**

طرأت على خط الثورة عوامل دخيلة حرفتها عن مسارها، فحين أعلن الجنرال العجوز على محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع الانضمام إلى الثورة ومساندتها، وتحت مبرر حماية الثورة تم الالتفاف عليها، واكتملت عملية الالتفاف والمصادرة بانضمام عدد من الأحزاب السياسية الانتهازية<sup>(xii)</sup> إلى ساحات الثورة، ولتحول الثورة لاحقاً إلى انقلاب ناقص، حين اتفق المنضمون إلى صفوف الثورة من العسكريين والسياسيين على تشكيل حكومة ائتلافية، مناصفة مع من خرجت الجماهير للثورة عليه، بل إن الثورة كانت في الأساس، ومنذ بداية انطلاقها تهدف إلى أسقاط النظام بما فيه أولئك المنضمين لصفوفها سياسيين وعسكريين، غير أنهم تمكنوا من الالتفاف على الثورة تحت مبرر حمايتها، لتتحول من ثم إلى ثورة بنصف انقلاب.

## العامل العسكري وذريعة حماية الثورة

الأصل أن وسائل حماية الثورة ذاتية، تتجسد في نضج ووعي الثوار، وإيمانهم بنبل أهداف ثورتهم وغاياتها، التي يرخص في سبيل تحقيقها كل غالٍ ونفيس، باعتبار أن الثورة ما انطلقت إلا لتحمي قيمة أو قيمةً سامية تعرضت للانتهاك والانتقاص، وتوفير هذه الحماية ليس لجيل الثورة فقط، بل للأجيال القادمة، إذاً فالثورة إنما انطلقت لتحمي لا لتُحمى بغض النظر عن الثمن الذي تدفعه سداداً لفاتورة أهدافها وغاياتها النبيلة.

لكن إذا كان ذلك ما يتعلق بالحماية الذاتية أو الداخلية للثورة، فماذا عن الحماية الخارجية لها؟ وما آثار هذه الحماية على الثورة ومسارها؟

لقد برز في مراحل الثورة الشعبية اليمينية السلمية عاملان أحدهما عسكري والآخر سياسي، انفقاً ظاهراً في تبني الثورة وحمايتها والدفاع عنها، ويختلف العاملان من حيث الطبيعة والأهمية، ويتمثل الأول: في إعلان قسم مهم في المؤسسة العسكرية تأييده للثورة الشبابية الشعبية السلمية، والتزامه الدفاع عنها في مواجهة قوات السلطة وبلاطجتها، وهذا العامل بطبيعته متميز تماماً عن الثورة الشبابية الشعبية السلمية وغير مندمج فيها، وهنا وفيما يتعلق بهذا العامل تُطرح عدد من التساؤلات الملحة حول نطاق الحماية التي قدمها هذا العامل للثورة الشعبية السلمية؟ وما إذا كانت هذه الحماية مشروطة ببقاء شباب الثورة في النطاق المكاني لساحات الاعتصام دوغماً تمدد خارجها؟

لم يكن واضحاً بالطبع نطاق الحماية التي قدمها هذا العامل وشروطها، فإذا ما افترضنا أن نطاق الحماية لا يحده مكان كان هذا الأمر إيجابياً من ناحية، وسلبياً من ناحية أخرى، فإذا ما تمددت الحماية بالتوازي مع تمدد واتساع ساحات وميادين الاعتصام، إلى أن تتهاوى وتسقط أركان النظام، دوغماً احتكاك عنيف بين أدوات هذا العامل، وأدوات بقايا سلطة النظام الحاكم، تحقق وفقاً لذلك الجانب الإيجابي لهذه الحماية، ويتحقق الجانب السلبي لهذه الحماية من وجهين:

**الأول:** إذا ما كان سقف هذه الحماية يقتصر فقط على حدود النطاق المكاني لساحات وميادين الاعتصام، فتصبح الثورة وفقاً لهذا الوجه محاصرة تحت مبرر الحماية فتُحجم وتتضاءل وتتلاشى.

والوجه **الثاني:** يتمثل في الالتزام بالحماية في كل الأحوال والظروف مع حصول اشتباك مسلح غير محدود بين أدوات سلطة النظام وأدوات الحماية التي يملكها العامل العسكري، وهو ما سيعني انحراف الثورة عن شعار



سلميتها وشعبيتها وانزلاقها إلى العنف، وينحصر - من ثم الصراع المسلح بين فريقين بيد كل منهما أدواته، مع إمكانية انخراط شباب الثورة السلمية أو بعضهم على الأقل في هذا الصراع، وهو ما سيعني وأد الثورة السلمية التي ستخلو ساحاتها وميادينها حتما من وجود غير طرفي الصراع المسلح فيها، وتحقق هذا الوجه يعد مصادرة للثورة، وتصبح النتيجة التي تحسم الصراع لصالح أحد طرفيه هي المعول عليها في ترتيب ما بعده، وليس ما كان مطروحاً في ظل الثورة السلمية في ميادينها وساحاتها.

### العامل السياسي وذريعة مساندة الثورة

يتمثل العامل السياسي في المعارضة المنضوية فيما عُرف باللقاء المشترك، والتي أعلنت الانضمام للثورة الشعبية السلمية، وتبني مطالبها برحيل سلطة النظام الحاكم، والعامل السياسي لا يختلف عن العامل العسكري من حيث أثره على الثورة، فله أثران أحدهما ايجابي والآخر سلبي؛ فإعلان هذه الأحزاب الانضمام للثورة يمثل قوة ضغط سياسية إضافية على السلطة الحاكمة تدفع عجلة الثورة إلى الأمام، شريطة إجادة استخدام هذه القوة، غير أن الأثر السلبي للعامل السياسي تمثل في استمرار سلوك أحزاب اللقاء المشترك في سياستها التحاورية الانتهازية مع السلطة، القائمة على أساس الصفقات السياسية التي تبرمها قيادات هذه الأحزاب بعيداً عن قواعدها، والتي برع الحزب الحاكم في تجريعها لها على مدار عقدين من الزمن.

ولقد برزت على السطح بعض السلوكيات التي أكدت سير هذه الأحزاب على نهجها السابق، رغم ركوب موجة الثورة الشعبية السلمية في حينه، وبتظافر العاملين الدخيلين تم الالتفاف على الثورة ومصادرتها عندما تم تشكيل حكومة بالمناصفة بين الطرفين، كان أول عمل لها تجريف مخيمات الاعتصام من الساحات والميادين العامة، وقمع من تبقى فيها من قوى ثورية، وتشثيتها وتفريقها وتمزيقها حتى تتلاشى.

### تحول ثورة 11 فبراير إلى انقلاب ناقص

تعرف الثورة - كما أسلفنا - بأنها فعل شعبي عفوي غير منظم يهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل، ووفقاً لهذا المفهوم فكل من خرج تائراً لم يكن بينه وبين غيره ترتيب أو تنسيق أو تنظيم مسبق، فالكل خرجوا فقط استجابة لشعورهم جميعاً بضرورة وحتمية تغيير أوضاع حياتهم، وهم يدركون تماماً أن الثمن يمكن أن يكون حياتهم، أو سلامتهم الجسدية، إذاً الجميع يدرك أن السكوت لم يعد مجدياً، وأن الثورة هي الأمل في التغيير، وأن الخروج للثورة هو الذي سيغير الأوضاع، وأن لهذا الخروج ثمناً، وأن كل تائر يدرك أنه معني بدفع هذا الثمن، مهما كان باهضاً، فالتائر قد يمضي - إلى سبيل ربه، لكن هدف الثورة يتحقق لأنه يستحيل وفقاً للمجرى الطبيعي للأمر أن يدفع الثوار الثمن ولا يتحقق الهدف، وإلا كان معنى ذلك أن الثورة ليست ثورة، وإنما شيء آخر<sup>(xiii)</sup>.

## ثورة 21 سبتمبر 2014 شعبية خالصة

أدرك الثوار أن ثورتهم قد تم التآمر عليها ومصادرتها، وأن أولئك الانقلابيين باعوا دماء شهداء الثورة بثمان بخس، وباعوا ثورتهم بنصف انقلاب، فكان لسان حال الثوار الأحرار هيهات أن تموت الثورة، وهيهات أن ننسى دماء شهداءنا، وجسدوا ذلك في خطوات عملية لاستعادة الثورة وهدفها المعلن اسقاط رموز ومكونات النظام الفاسد، وبعد مسيرات سلمية واعتصامات وتضحيات جسيمة تمكن الثوار من الدفاع عن ثورتهم في مواجهة من تآمروا عليها وصادروها، وواجهوا بكل حزم عنف أدوات الاجرام والطغيان حتى كتب الله للثورة النجاح، وللثوار الانتصار على الظلم والجبروت والطغيان والاجرام، الذي واجهتهم به الحكومة الائتلافية<sup>(xiv)</sup>.

وبتضحيات الثوار وإصرارهم على العبور بثورتهم إلى بر الأمان تمكنوا بنجاح ثورتهم من تغيير ذلك الواقع البائس، الذي فرضته على الشعب لعقود من الزمن سطوة الفاسدين باستحواذهم على السلطة العامة، وموارد الشعب ومقومات حياته.

## فلسفة ثورة 21 سبتمبر 2014

كون ثورة 21 سبتمبر ثورة شعبية خالصة، فقد كان لها فلسفتها الخاصة، في التعامل مع من أفسدوا حياة المجتمع في جميع مظاهرها، هذه الفلسفة التي اختلفت عن فلسفة الثورات الأخرى القديمة منها والحديثة والمعاصرة، وفي مختلف دول العالم، بل لقد اتسمت الثورة اليمينية بالتسامح، وكان جل مطالب الثوار إصلاح الفاسدين لأنفسهم، والمشاركة في تحمل مسؤولية إدارة الشأن العام، وفقاً للتوجه الجديد الذي أعلنته الثورة، فلم تنصّب الثورة اليمينية المشانق لمعاينة خصوم الشعب، ولم تفتح المعتقلات والسجون لتلقي بهم في غياهبها، ولم تشكل المحاكم الثورية المستعجلة لتقرر مصير أولئك الفاسدين، وتصادر ممتلكاتهم.

وتجسيدا لهذه الفلسفة وقعت قيادة الثورة مع من كانوا في سدة الحكم "اتفاق السلم والشراكة" لإدارة شؤون البلاد وإصلاح أوضاعها الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، ومع كل التسامح الذي اتسمت به الثورة، وما منحته للفاسدين من فرصة لإصلاح أنفسهم، إلا أن الفساد المتغلغل في نفسياتهم والارتهان للقوى الخارجية، حال دون اقتناص أولئك للفرصة الأخيرة الثمينة التي منحها إياهم الثوار، فاختراروا الاستمرار في طريق التآمر والخيانة والارتهان للقوى الخارجية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من التآمر على ثورة الشعب، ومحاولات لإجهاضها، وتدخلت في هذه المرحلة القوى الخارجية بشكل مباشر إلى جانب عملائها، بعد فشل المحاولة الجديدة للالتفاف على ثورة 21 سبتمبر 2014، المتمثلة في قبول التوقيع على اتفاق السلم والشراكة<sup>(xv)</sup>.

**ثالثاً: حركة أنصار الله والعلاقة مع المحيط العربي والاقليمي**

من أهم المسائل التي تنظمها الوثائق الدستورية علاقة الدولة بغيرها من الدول والمنظمات الدولية، بحيث تأتي نصوص هذه الوثائق ملزمة للسلطات العامة بالعمل على حماية سيادة واستقلال الدولة، وعدم تبعيتها في علاقاتها الخارجية لأية دولة أخرى، ولإدراك قيادة الثورة لمستوى ما كانت عليه التبعية في علاقة الدولة اليمنية بغيرها من الدول، سواءً على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي<sup>(xvi)</sup> فقد دفع ذلك الوضع قيادة الثورة إلى اتخاذ موقف صريح وحازم حيث نصت المادة (4) من الإعلان الدستوري على أن (تقومُ السياسةُ الخارجيةُ للدولة على أساس الالتزام بمبدأ حُسنِ الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واعتماد الوسائل السلمية سبيلاً لحلّ المنازعات، والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة، بما يحفظُ سيادة الوطن واستقلاله، وأمنه ومصالحه العليا).

والمؤكد أن هذا النص يجسد عكس الوضع السابق، الذي وصلت إليه الدولة اليمنية في علاقاتها بدول الجوار وغيرها من الدول<sup>(xvii)</sup> ولم يكن موقف قيادة الثورة الذي جسده المادة السابقة، فيما يتعلق بعلاقة اليمن مع غيرها من الدول ليروق لدول الجوار، أو غيرها من القوى الخارجية الكبرى، التي اعتادت على استباحة السيادة اليمنية، ولذلك فإن دول الجوار وغيرها من قوى الهيمنة الخارجية ما كانت لتقبل بالوضع الجديد ولا لتسكت عليه، ما لم يقتتل أبناء اليمن فيما بينهم وبالنتيجة ينفذوا أجنادات دول الجوار ودول الهيمنة، فإن هذه الدول ستتدخل بشكل مباشر للقتال في اليمن، تحت ذرائع ومبررات لا أساس لها من الصحة، وهو ما حدث فعلاً في ليلة 26 مارس 2015م حين أعلن تحالف دولي - بقيادة السعودية - من واشنطن بدء تنفيذ عمليات عسكرية في اليمن، تحت مبرر إعادة الشرعية، وبناء على طلبها، في الوقت الذي لم تكن تعلم هذه الشرعية المزعومة ببدء العمليات العسكرية<sup>(xviii)</sup>.

والحقيقة أن الحرب العدوانية لم يكن سببها إعادة الشرعية، حسب زعم العدوان الذي تكشفت أهدافه فيما بعد، ولكن الهدف الحقيقي هو موقف قيادة الثورة، الذي حددته المادة الرابعة من الإعلان الدستوري والذي يمثل إصرار قيادة الثورة على إخراج اليمن من عباءة التبعية لدول العدوان، ونظراً لإدراك هذه الدول لجدية الموقف من قيادة الثورة، شرعت في عدوانها على اليمن تحت مبرر إعادة الشرعية المزعومة، مستهدفة اسقاط الثورة الشعبية، ووأدها في مهدها، للتخلص من مواقفها ذات النزعة الاستقلالية التحررية من الارتهان والتبعية، وقد كان للقوى الخارجية وسائلها في مواجهة ثورة الشعب اليمني، منها ما هو محلي تم إسناد تنفيذه بإيعاز من القوى الخارجية إلى النظام الحاكم، لتفجير الأوضاع الداخلية عسكرياً، وقمع التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير السلمي.

ويمكن القول فيما يتعلق بعلاقة أنصار الله بالمحيط العربي والاقليمي أن هذا المحيط - باستثناء محور المقاومة- كان ملغوماً، ولا مجال للحديث عن علاقات ودية في ظل العداء السافر، وغير المبرر للثورة اليمنية، من

جانب دول المحيط والاقليم، ومن ورائها قوى خارجية كبرى، خسرت مصالحتها ونفوذها في اليمن، وهذه القوى تدرك جيداً أن ثورة الشعب اليمني مثلت نموذجاً فريداً في مستوى النضج الشعبي الراض للتبعية والارتهان للقوى الخارجية، وما تخشاه هذه القوى هو أن تصبح الثورة اليمنية نموذجاً تقدي به الشعوب العربية، وبالمحيط الاقليمي عموماً فتخسر بذلك القوى الخارجية نفوذها في المنطقة بشكل عام.

ولذلك فقد عملت القوى الخارجية، قوى الهيمنة والاستكبار، بخبث ودهاء على احتواء ثورات الربيع العربي، لتكون بذلك قد حققت هدفين في آن واحد، **أولهما:** التخلص من عملائها الحكام العرب الذين أصبحوا يمثلون عبئاً عليها بعد طول بقائهم في السلطة، **وثانيهما:** الوصول إلى حالة التدمير المنشودة والتمزيق للنسيج الاجتماعي للشعوب العربية، ولهذه الغاية الشيطانية شكلت القوى الخارجية محورين مهمتهما مواجهة التحركات الشعبية العربية المطالبة بالتغيير السلمي، **المحور الأول:** السعودي الإماراتي، **والمحور الثاني:** التركي القطري، على أن دور كل من المحورين يختلف عن الآخر، بحيث يتبنى الأول: طابعاً قمعياً عنيفاً، في حين يتبنى الثاني: طابعاً احتوائياً<sup>(xix)</sup>.

### **الأول: محور القمع**

تمثل دور هذا المحور في المواجهة العنيفة المباشرة للتحركات الشعبية، وقمعها بمختلف الوسائل، وذلك من خلال الوقوف إلى جانب الحكام ومساندتهم للحفاظ على بقائهم في السلطة، وتوفير كافة مستلزمات القمع، والأموال اللازمة لاستمرار الحكام ممسكين بزمام السلطة في بلدانهم، وعلى رأس هذا المحور السعودية والإمارات، فقد كان لهما دور بارز في الأحداث التي شهدتها تونس وليبيا ومصر- والسودان واليمن، وقد تمكن هذا المحور من قمع الاحتجاجات الشعبية في بعض هذه البلدان، من خلال الدعم والمساندة مالياً وعسكرياً وإعلامياً، ومن ثم مصادرة نتائج الاحتجاجات الشعبية لصالح نسخة جديدة من الحكام التابعين للقوى الخارجية، في حين لم تتمكن من قمع الاحتجاجات في بلدان أخرى ومنها اليمن.

### **الثاني: محور الاحتواء**

أسندت القوى الخارجية إلى هذا المحور مهمة احتواء الحكومات الناتجة عن نجاح الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية، وعلى رأس هذا المحور تركيا وقطر، وتأتي مهمته بعد فشل المحور الأول في قمع الاحتجاجات الشعبية، ولقد تمكن هذا المحور بالفعل من احتواء الحكومات الناتجة عن الاحتجاجات الشعبية في تونس وليبيا والسودان ومصر، بعد مرسي، وقبل السيسي، ولا يزال هذا المحور يعمل إلى جانب محور القمع السعودي الإماراتي في بعض البلدان العربية، التي عجز كل من المحورين عن تحقيق الوظائف المناطة به بمفرده، وبتنسيق ورعاية من جانب القوى الخارجية المشغلة للمحورين معاً.

## رابعاً: استعصاء حركة أنصار الله على محوري القمع والاحتواء

رغم أن المحورين قد عملا معاً في اليمن، فإن أيّاً منهما لم يتمكن من قمع الاحتجاجات الشعبية، والقضاء عليها ومصادرة نتائجها، أو احتواء الحكومة الناتجة عنها بعد عام 2015، فلم يتمكن المحور السعودي الإماراتي من إسناد النظام الحاكم في العاصمة صنعاء، رغم الدعم الكبير الذي قدمته الرياض وأبو ظبي للرئيس الأسبق<sup>(xx)</sup>، ولخلفه من بعده<sup>(xxi)</sup>، وكان المحور السعودي الإماراتي يعتقد أن تنصيبه لهادي حاكماً مالياً وتابعاً لهذا المحور، قد مثل نجاحاً له في القضاء على التحرك الشعبي ومصادرة نتائجه، غير أن هذا الاعتقاد سرعان ما تبدد عندما استأنف الشعب اليمني تحركاته الشعبية، واحتجاجاته التي أدت إلى إسقاط ترتيبات المحور السعودي الإماراتي.

وكان الأصل وفقاً للدور الوظيفي لكل من المحورين أن يفسح المحور السعودي الإماراتي المجال للمحور التركي القطري، لاحتواء حكومة الثورة في العاصمة صنعاء، كما حصل في تونس وليبيا، إلا أن المحور السعودي الإماراتي ونظراً لخصوصية نجاح الثورة في اليمن، تجاوز هذا المحور الدور الداعم والمساند للحكام، إلى التدخل العسكري المباشر، من خلال قيادة وتمويل تحالف دولي شن حرباً عدوانية على اليمن، استمرت حتى الآن لما يقرب من ثمان سنوات<sup>(xxii)</sup>.

## المحور الثاني

### حركة أنصار الله الحكم والسياسية

#### أولاً: تولي أنصار الله الحكم عقب ثورة 21 سبتمبر سنة 2014 الإعلان الدستوري

كون الظروف التي تولى فيها أنصار الله الحكم استثنائية، فقد استوجب الأمر أن تكون قواعد الحكم في هذه المرحلة استثنائية أيضاً، وتجسيدا لذلك صاغ أنصار الله القواعد الدستورية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية، تضمن هذه القواعد الإعلان الدستوري الصادر عن اللجنة الثورية العليا في 6 فبراير 2015، وكان أنصار الله بهذه الخطوة أكثر نضجاً ووعياً وإدراكاً من أولئك الذين شغلوا مناصب السلطة العامة لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن<sup>(xxiii)</sup>.

وبصدور الإعلان الدستوري لإدارة شؤون الدولة في تلك المرحلة الاستثنائية، فإن تصرفات سلطات الدولة عقب صدور الإعلان الدستوري لم تكن عشوائية أو ارتجالية، بل كانت التصرفات محكومة بما تضمنه الإعلان الدستوري من قواعد تنظم شؤون السلطة العامة<sup>(xxiv)</sup> في كافة مستوياتها، ومجالاتها، بعكس تصرفات "حكومة العدوان" في عدن التي مثلت جميعها جرائم دستورية، فلم يكن هناك أي سند دستوري لنقل عاصمة الجمهورية

إلى عدن والمحددة بمدينة صنعاء بنص الدستور<sup>(xxv)</sup> ولم يكن هناك أي سند دستوري أو قانوني لغير ذلك من التصرفات الصادرة عن "حكومة العدوان".

### موقف الثورة من الدستور

تختلف مواقف الثورات من الدساتير، إذ أن نجاح الثورة في أي بلد، وما يترتب على ذلك من تشكيل سلطات انتقالية لإدارة شؤون الحكم، والأساس الذي تستند عليه هذه السلطات، فمن السلطات الثورية ما يبقى على أحكام الدستور نافذة وتطبيقها، وتكون هذه الأحكام سند الحكومة الثورية الانتقالية في إدارتها لشؤون الحكم، وتسمى هذه الحكومة بالحكومة الدستورية، نظراً لعدم مساسها بالدستور، وإن أصدرت دستور لاحقاً<sup>(xxvi)</sup> وتبادر بعض الحكومات التي تشكلها الثورات عقب نجاحها إلى وقف العمل بأحكام الدستور النافذ، وتوصف الحكومة في هذه الحالة بأنها حكومة واقعية، وذلك وفقاً للرأي الفقهي الدستوري الذي يميز فيما يتعلق بسقوط الدستور بين الحكومة الدستورية والحكومة الواقعية<sup>(xxvii)</sup> وفي الفقه الدستوري رأيان آخران يذهب أحدهما إلى أن نجاح الثورة يؤدي إلى سقوط الدستور بشكل تلقائي<sup>(xxviii)</sup> ويرى الآخر أن نجاح الثورة لا يؤدي إلى سقوط الدستور بشكل تلقائي، بل لا بد من إجراء يتخذه رجال الثورة بشأن الدستور<sup>(xxix)</sup>.

ومن خلال الآراء الفقهية الدستورية السابقة يمكن استخلاص موقف رجال الثورة في اليمن من الدستور، هذا الموقف تحدده المادة الأولى من الإعلان الدستوري التي نصت على أن (يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ، ما لم تتعارض صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا الإعلان)، ومن هذا النص يتضح أن موقف رجال الثورة في اليمن لا يندرج ضمن أي من الآراء الثلاثة السابقة، فالثورة لم تسقط الدستور بإجراء اتخذه رجالها، ولا يمكن القول أن الدستور قد سقط تلقائياً بمجرد نجاح الثورة، لأن هذا القول يتصادم مع نص المادة الأولى من الإعلان الدستوري<sup>(xxx)</sup>.

### الحقوق والحريات العامة

لم يغفل الإعلان الدستوري النص على الحقوق والحريات العامة حيث ورد في المادة الثالثة منه "الحقوق والحريات العامة مكفولة، وتلتزم الدولة بحمايتها".

وكما هو واضح فإن نص هذا المادة مقتضب، حيث تضمن الحقوق والحريات العامة جميعها، سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية في مادة واحدة ودون أي تفصيل؛ لأي نوع من أنواع الحقوق والحريات العامة، ونعتقد أن هذا الإيجاز الوارد في الإعلان الدستوري بشأن الحقوق والحريات العامة، ليس القصد منه إعراض قيادة الثورة عن موضوع الحقوق والحريات العامة، بل إن الواضح أن قيادة الثورة قد اكتفت بما ورد من تفصيل لموضوع الحقوق والحريات العامة في نصوص الدستور.

وما سبق يعني أن قيادة الثورة، وسلطات الدولة المنظمة بموجب أحكام الإعلان الدستوري، قد ألزمت نفسها بتوفير الضمانات للحقوق والحريات العامة، وفقاً لأحكام الدستور، باعتبار أن الإعلان الدستوري اكتفى بإلزام الدولة بضمان الحقوق والحريات العامة دون النص على أي تفاصيل فيما يتعلق بهذه الضمانات، وهو ما يعني أن الضمانات الواردة في الدستور، هي ما تلتزم به سلطات الدولة تجاه الحقوق والحريات العامة.

### ثانياً: النضج والتسامح السياسي لحركة أنصار الله

من المعلوم أنه في حال نجاح أي ثورة، فإن رجال الثورة يصبحون هم الأبطال والأمناء على مصالح الشعب، والمدافعين عن حقوقه وحرياته، ويصبح الحكام السابقين محلاً لتهم الخيانة والفساد والاستغلال، وسينتهي بهم الأمر إلى المشانق والنفي وغياب السجون، وهذا هو الأمر المعتاد عقب نجاح الثورات واستيلاء رجالها على مقاليد الحكم، غير أن هذا الوضع يختلف تماماً فيما يتعلق بثورة الشعب اليمني، فعقب نجاحها تعامل أنصار الله بنضج تام، ووعي كامل، فلم ينصبوا المشانق، ولم يفتحوا المعتقلات، ولم يكن النفي لخصوم ثورتهم ضمن خياراتهم، بل لقد جسدوا قولاً وعملاً التسامح والتسامي فوق الجراح، حين طلبوا إلى من شغلوا مناصب السلطة العامة في جميع مستوياتها، وأفسدوا حياة المجتمع في جميع جوانبها، أن يشاركوا من جديد في بناء البلد، وإدارة شؤونه العامة، وفقاً لرؤية وفلسفة ثورة 21 سبتمبر سنة 2014<sup>(xxxix)</sup>.

وما حدث عقب نجاح الثورة، هو اختيار الحكومة القائمة في حينه الاستقالة، خدمة لأجندات القوى الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس الدولة، بالرغم من مطالبة قيادة الثورة لهم بالاستمرار في مناصبهم والاسهام في إدارة شؤون العامة، غير أن الرئيس وحكومته أصرّوا على البقاء في منازلهم، وترك مناصبهم ورفضوا حتى البقاء فيها لتصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة بديلة واختيار رئيس جديد، وفقاً لقواعد وأحكام الدستور.

ومع أن سلوك رئيس الدولة وحكومته يمثل جريمة دستورية في الظروف العادية<sup>(xxxix)</sup> فإن قيادة الثورة لم تؤاخذهم بسبب هذا السلوك المنتهك للدستور، وفضلت التفاوض معهم، ومع القوى السياسية التي ينتمون إليها، إلا أن المواقف المسبقة من الثورة وقيادتها، وتبعية تلك القوى السياسية لقوى خارجية، والعمل على تنفيذ أجنداتها، كل ذلك حال دون الاتفاق معهم على صيغة للشراكة في إدارة شؤون الدولة، وتجنبهم المحاسبة على فسادهم، الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ولم يكن لقيادة الثورة من موقف سلبي تجاههم، ولم يكن لها من توجه سوى تغيير سلوكهم، والعمل معها لإدارة شؤون الدولة بتعاون الجميع، وفقاً لقواعد وأحكام الإعلان الدستوري، ولعل موقفها من الذين شغلوا المناصب العامة يخبرنا عن الحديث وتتبع موقف قيادة الثورة من تفاصيل ضمان الحقوق والحريات العامة لأفراد المجتمع بشكل عام.

وهذا الموقف يمثل جوهر الفلسفة الجديدة للثورة اليمنية، ونضج وتسامح قيادتها، غير أن العمالة والارتهان من جانب أولئك للقوى الخارجية دفعتهم لينخرطوا ضمن صفوف تحالف العدوان، للمشاركة المباشرة بمظاهر متعددة في تدمير مقومات حياة الشعب اليمني، وإثباتاً لعمالتهم وارتهانهم للقوى الخارجية فقد أعلنوا وبشكل صريح تأييدهم للعدوان، وكل ما ارتكبه من جرائم بحق أبناء الشعب اليمني، وطالبوه بالاستمرار حتى إسقاط ما أسموه بالانقلاب الحوثي<sup>(xxxiii)</sup>.

### المحور الثالث

#### حركة أنصار الله

#### الانجازات ومواجهة العدوان

##### أولاً: المحافظة على مؤسسات الدولة من الانهيار

يعد من أهم انجازات ثورة 21 سبتمبر 2014، المحافظة على مؤسسات الدولة من الانهيار، فقد اقتضت الخطة الشيطانية للقوى الخارجية، إيصال مؤسسات الدولة إلى حالة الانهيار، ودخول المجتمع اليمني في حالة فوضى عامة، واقتتال داخلي بين مختلف مكوناته، وعلى مختلف المستويات، وقد كانت خطة الانهيار لمؤسسات الدولة البديل عن خطة التدمير الذاتي، التي كان مخططاً لها أن تلي مباشرة مرحلة الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، وفقاً لبذور الصراع الداخلي التي تضمنها مشروع الدستور، ليس على مستوى الاقاليم أو الولايات فحسب، وإنما على مستوى المديرية .

وانتقلت هذه القوى إلى الخطة الشيطانية البديلة، حين أوعزت إلى حكومة هادي تقديم استقالته، وأوعزت في ذات الوقت إلى الرئيس هادي تقديم استقالته هو أيضاً، لتترك البلاد تواجه مصيراً مظلماً، وتحميل الثورة وقيادتها مسؤولية الانهيار الكبير، وكانت تلك الخطة الشيطانية تقتضي- إجماع الحكومة عن الاضطلاع بواجباتها الدستورية، عقب تقديم استقالته لتصرف الشؤون العامة للبلاد، لحين تشكيل حكومة بديلة وفقاً للترتيبات الدستورية، فعندما يحل الفراغ في كافة مناصب السلطة العليا في مؤسسات الدولة، تتعطل الحياة العامة، ويحدث الانهيار بشكل تلقائي<sup>(xxxiv)</sup>.

##### ثانياً: إنهاء نظام الوصاية والعمالة والتبعية

لم يتمكن اليمن من الخروج من عباءة الوصاية والتبعية للقوى الخارجية، منذ عقد الستينات من القرن الماضي، وحتى قيام ثورة 21 من سبتمبر سنة 2014، ولما يقرب من ستة عقود من الزمن، كان اليمن يزرع تحت



وصاية نظام آل سعود، ومن ورائه قوى استعمارية كبرى، عملت على إبقاء اليمن في حالة ضعف، رغم ما يملكه من موارد مالية وبشرية، تكفل النهوض به إلى مصاف الدول المتقدمة، في حال أمسكت بزمام الحكم سلطة وطنية، تعمل على تسخير وتوظيف الموارد العامة في خدمة نهضة شاملة، ولقد ظل اليمن خلال العقود الماضية، تحت مجهر المراقبة للقوى الخارجية، لرصد أي مشروع نهضوي يمكن أن ينتشله من واقع التردّي الذي فرضته عليه القوى الخارجية، خدمة لأهدافها الاستعمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن شؤون اليمن كانت خلال العقود الماضية، تدار من جانب القوى الخارجية، بواسطة سفاراتها التي مثلت أوكاراً استخبارية، تحصي- على اليمنيين أنفاسهم، وتحدد لهم القدر اللازم الذي يحفظ لهم حياتهم عند درجة محددة من النمو والتطور، دون أن يتم تجاوزها، ولم يكن القائمون على سلطات الدولة في مستوياتها العليا، يملكون صلاحية إدارة الشؤون العامة، إلا بالقدر الذي تحدده القوى الخارجية، بل إن شغل أي منصب من مناصب الدولة، في مستوياتها العليا والمتوسطة، لا يتم إلا بموافقة مسبقة من تلك القوى<sup>(xxxv)</sup>.

### ثالثاً: تدمير أوكار التجسس

كانت القوى الخارجية تحيك خططها ومؤامراتها، وتشرف على تنفيذها من خلال سفاراتها في العاصمة صنعاء، التي مثلت أوكاراً للتجسس والتخريب، ولقد أدركت تلك القوى أن نجاح الثورة يمثل خطراً جسيماً عليها وعلى عملائها، فبادرت إلى تدمير كافة الوثائق، خشية من أن تضح الثورة يدها عليها، وتكشف من خلالها كل خيوط مؤامراتها، وعبثها بأمن اليمن واستقراره، وتخريبها لاقتصاده، ومساسها بسيادته واستقلاله، وفضح أدواتها في الداخل التي تعمل على تنفيذ أجنداتها.

ولقد شاهد الجميع أعمدة الدخان ترتفع من محارق سفارات القوى الخارجية، تفوح منها رائحة المؤامرات والخيانة، وكذلك عملت على تدمير كافة المعدات المستخدمة في تنفيذ خططها الشيطانية، وبعد أن اطمأنت تلك القوى إلى حماية نفسها، وعملائها بتدمير الوثائق التي كانت بحيازتها في أوكارها التأميرية الاجرامية، بادرت إلى ربط وترتيب حقائب سفرها، والاتجاه نحو مطار صنعاء الدولي، مستقلة طائرات الرحلات الخاصة المغادرة، منهية بذلك عقوداً من التأمّر، والعبث والتخريب، لكل مقومات حياة المجتمع اليمني، وظلت السلطة العامة في اليمن خلالها تابعاً مطيعاً، تدير الشأن العام سفارات القوى الخارجية، ولا يديره أبناء الشعب اليمني فأنهت الثورة كل ذلك العبث، لتنقل البلاد من حالة التبعية للقوى الخارجية، إلى حالة السيادة والاستقلال، والإدارة الخالصة من جانب أبنائه .

### رابعاً: تحجيم دور القوى الارهابية

بعد مغادرة القوى الخارجية لأوكارها في العاصمة صنعاء، التي كانت من خلالها تدير الشأن العام اليمني بكل تفاصيله، أطلقت العنان لأدواتها الإرهابية، التي حولت المساجد والساحات والميادين العامة إلى حمامات دم، بهدف بث الرعب والذعر في أوساط الشعب اليمني لإيصال رسالة مفادها أن نجاح الثورة وبال على الشعب بمختلف مكوناته، لكن إفراط القوى الإرهابية في العنف وسفك الدم، لم يدم طويلاً، حيث تمكنت الثورة من توجيه ضربات قاصمة للقوى الإرهابية في أوكارها، وسرعان ما بدأت تلك القوى في الترنح استعداداً للسقوط المدوي، وكانت القوى الخارجية قد وضعت كل ثقلها في أدواتها الإرهابية<sup>(xxxvi)</sup> في الداخل، لتحقيق الأهداف التدميرية التي عجزت تلك القوى عن تحقيقها.

ولذلك لم يكن الأمر سهلاً على القوى الخارجية، التي أعلنت هزيمتها أمام الثورة اليمنية، بفرارها من أوكارها، أن تقبل بهزيمة أدواتها التي علقت عليها كل الآمال في تنفيذ مخططاتها، وقبل أن تلفظ القوى الإرهابية أنفاسها الأخيرة، مدتها القوى الخارجية بكل أسباب الحياة، لتستمر في تنفيذ مخططاتها، لكنها لم تنجح في إعادة حال القوى الإرهابية إلى ما كان عليه قبل الضربات المميتة، التي تلقتها من جانب الجيش واللجان الشعبية، فظلت تلك الأدوات تعمل بوتيرة منخفضة في بعض المناطق التي فر إليها بعض عناصرها<sup>(xxxvii)</sup>.

### خامساً: مواجهة الثورة لتحالف العدوان الدولي

لم تكن نوازع نظام آل سعود الاجرامية تجاه اليمن، ومن يقف خلف هذا النظام من القوى الخارجية، وليدة اللحظة، بل إنها كانت مرتبطة بعدد من المعطيات السابقة واللاحقة، ووضِع وفقاً لها اليمن على الدوام تحت مجهر المراقبة، فإذا ما حاول تجاوز حالة التبعية، وأبرز للعلن أي مشروع نهضوي، تتبناه قوى وطنية يمكن أن توظف من خلاله موارد الشعب اليمني وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، في خدمة نهضة شاملة، تبادر القوى الخارجية، وعبر أدواتها في المنطقة نظام آل سعود، ومن خلال عملاء الداخل لوأد هذا المشروع في مهده.

وبذلك تبلورت مشكلة القوى الخارجية - في نسختها المحدثة - مع اليمن في ثلاثة مظاهر رئيسية **أولها:** الحيلولة دون بروز سلطة وطنية تأخذ على عاتقها النهوض باليمن في مختلف المجالات، **وثانيها:** حرمان اليمن من الاستفادة من موقعه الاستراتيجي، **وثالثها:** السطو على ثروات اليمن، وهكذا ظل موقع اليمن وثرواته، هاجساً يؤرق القوى الخارجية، خشية تمكن الشعب اليمني من الاستفادة من موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية.

وكان واضحاً أن النتائج الحاسمة التي حققتها قوات الجيش والأمن واللجان الشعبية، في مواجهة الأدوات الإرهابية، قد أفضت مضاجع القوى الخارجية، التي أعلنت على الفور عن قيام تحالف دولي بقيادة السعودية قوامه سبعة عشر دولة، ومن وراء هذا التحالف قوى كبرى، ومن العاصمة الأمريكية واشنطن، أعلن هذا التحالف

بدء عمليات عسكرية ضد اليمن، في تاريخ 26 مارس 2015م، بذريعة كاذبة هي استعادة الشرعية، والقضاء على الانقلاب، وتدمير القدرات العسكرية للجيش اليمني.

وقد ارتكب تحالف العدوان ومنذ اليوم الأول وطوال سنوات عدوانه على اليمن مئات المجازر بحق المدنيين، هدف هذه المجازر كسر- إرادة الشعب اليمني، وثنيه عن الاستمرار في ثورته وتحقيق أهدافه، وفرض خيارات استسلاميه على قيادة الثورة، لإعادة الشعب اليمني إلى عباءة التبعية للقوى الخارجية، وهذا هو الهدف الذي فشلت في تحقيقه القوى الخارجية بمختلف الوسائل، فعمدت إلى الإفراط في استخدام القوة المسلحة، وارتكاب المجازر البشعة بحق المدنيين لتحقيقه.

ومع ذلك، فإن الشعب اليمني، وعلى مدى أكثر من سبع سنوات من الحرب العدوانية، ظل صامداً متمسكاً بحريته واستقلاله وإرادته، وتصميمه على انتزاع حقه في حماية سيادته على أرضه، واستقلاله عن القوى الخارجية، وإنهاء التبعية لهذه القوى مهما كان الثمن باهضاً.

وكان يمكن للشعب اليمني أن ينجز هذه الاستحقاق في وقت قياسي، وبثمن أقل كلفة، لولا التحاق بعض القوى السياسية والقيادات والألوية العسكرية بصفوف تحالف العدوان، وهو الأمر الذي أخرج مهمة الشعب اليمني في استعادة سيادته، كاملة غير منقوصة التي رهنها الحكام السابقون بيد القوى الخارجية، واستقلاله الذي أهדרوه.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن قوى سياسية داخلية عميلة مرتهنة، أوهمت قيادة الثورة أنها ضد العدوان، ومستعدة للعمل في صفوف الشعب اليمني لمواجهة، غير أن هذه القوى العميلة، وعلى رأسها قيادات مدنية وعسكرية، كانت تلتحق تباعاً بصفوف العدوان، وفي مراحل متقدمة من مواجهة الشعب اليمني بجيشه ولجانه الشعبية لهذا العدوان (xxxviii).

- أ - حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة الشعار سلاح وموقف، محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بتاريخ 11 رمضان 1423 الموافق 11/15/2002 اليمن - صعده ص 2 و3.
- ii - حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة الموالاتة والمعاداة، محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه في شهر شوال 1422 الموافق 2001 اليمن - صعده ص 6.
- iii - ويرى السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي أن التنصل عن إدراك المسؤولية تجاه ما تتعرض له الامة الاسلامية يمثل (خزي للمسلمين في الحقيقية، خزي وتقصير عظيم أمام الله سبحانه وتعالى، ونبذ لكتابه نبذ للقران خلف ظهورنا ...، حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة لا عذر للجميع أمام الله، محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بتاريخ 12/21 / 1422 اليمن - صعده ص 2.
- iv - حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة خطورة المرحلة، محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بتاريخ 3 محرم 1423 الموافق 16/3/2002 اليمن - صعده ص 2.
- v - حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن، محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بتاريخ 12 من ذي القعدة 1422 الموافق 3/2/2002 اليمن - صعده ص 14.
- vi - حول المزيد من التفصيل ينظر ملزمة يوم القدس العالمي رقم 1 محاضرة القاها السيد الشهيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بتاريخ 28 رمضان 1422 الموافق 13/12/2001 اليمن - صعده ص 19.
- vii - في مسرحية هزلية جمعت الرياض عملاتها للفترة 92 مارس الى 7 أبريل 2022، وكانت الدعوة تحت عنوان المتحاربين في اليمن وكأن السعودية ومن يقف ورائها من قوى خارجية مشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في العدوان على اليمن هي عبارة عن وسيط خير بين اليمنيين المتقاتلين حسب صيغة دعوة الحوار وكان طائراتها الحربية كانت خلال سني العوان تلقي الورد على اليمنيين، وليس القناب والصواريخ ، وقد نتج عن مؤتمر الرياض الذي لم يحضره الطرف المواجه للعدوان وعملاتها ، ولم يعر الدعوة أدنى اهتمام نتج عن ذلك المؤتمر المسرحي تشكيل مجلس حكم رئاسي بتاريخ 7 أبريل 2022 أعضائه السبعة كلهم نواب للرئيس ، وهذا المجلس في حقيقته هو مجلس لاستمرار الحرب في اليمن بدعم من القوى الخارجية التي يبدو أن ترغب في أن يكون وضعها مستقبلا في الحرب مثل وضع حلف الناتو بالنسبة للحرب في أوكرانيا لتتخلص من تبعات الجرائم التي ارتكبتها في اليمن خلال سنوات الحرب الماضية فإشعال الحرب بين اليمنيين كفيل حسب اعتقاد القوى الخارجية بأن يجعل جرائمها في اليمن طي النسيان.
- viii - تمت إجراءات الأقالة في عاصمة العدوان الرياض وفي حضور المبعوث الأمريكي، فالإقالة والتنصيب في دولة أجنبية معتدية ولم يكن ذلك في عاصمة الجمهورية اليمنية.
- ix - لمزيد من التفصيل ينظر د. عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 350 وما بعدها.
- x - لم يكن لحركة أنصار الله أي تمثيل في السلطة وقت اندلاع الثورة الشعبية، بل كان أنصار الله ضمن الحراك والاحتجاجات الشعبية المنادية بضرورة التغيير.
- xi - ينظر وثيقة مطالب الثورة الصادرة عن المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير بتاريخ 7 ابريل 2011.
- xii - منها حزب حركة الإخوان المسلمين في اليمن المنضوية تحت ما يسمى بحزب التجمع اليمني للإصلاح، والحرب الاشتراكي اليمني، والأحزاب القومية البعثية والناصرية.
- xiii - هذا الشيء الآخر هو الانقلاب الذي يعرف بأنه فعل منظم يهدف الى إزاحة الممسكين بالسلطة عنها والحلول محلهم دون أن يكون تغيير الأوضاع العامة ضمن أهداف الانقلاب ، فقط ينشد القائلون على الانقلاب الوصول الى السلطة فهم أنانيون يفضلون مصالحهم على مصلحة المجتمع، وربما يكونون أشد طغيانا ممن انقلبوا عليهم، وقد يبدأ الطغيان بمحاكمات وإعدامات والقاء الخصوم في غياهب السجون ، فكم هو الفرق كبير، والبون شاسع بين الثوار والانقلابيين ، وأهداف الثورة وهدف الانقلاب ، وكم هي المأساة كبيرة عندما تحول الثورة اليمنية ليس الى الانقلاب بل الى ما يشبه الانقلاب ، لقد كانت في بدايتها ثورة بكل ما للكلمة من معنى، لكن من ركبوها موجتها حولها الى مجرد نصف انقلاب عندما سيطروا على نصف الحكومة ونصف الثروة ونصف الوظيفة العامة ، ونصف ... ونصف...! ومعلوم أن قادة الانقلاب وفقا للتعريف السابق لا يقبلون بأقل من السيطرة على السلطة بالكامل، وإزاحة وإعدام أو نفي من كانوا ممسكين بزمامها، وهذا يعد تسامحا منهم ان نفوا من انقلبوا عليهم، فلماذا تسامح الانقلابيون في بلادنا وقبلوا فقط بالنصف من كل شيء؟ وحرموا الثوار من كل شيء! لسبب بسيط هو أنهم مشتركون مع من انقلبوا عليهم في إجرامهم وفسادهم وطغيانهم، وبدلا من أن تكتسبهم الثورة جميعا اعتقدوا أن ركوبهم موجتها ونزولهم ساحاتها قد طهرهم من فسادهم وطغيانهم.
- xiv - حكومة الوفاق الوطني المشكلة بالمناصفة بين الحوب الحاكم والقوى السياسية التي ركبت موجة الثورة والتفت عليها وصادرتها بمساعدة العامل العسكري.
- xv - سابق عملاء القوى الخارجية في الداخل الزمن، من أجل فرض التقسيم الشيطاني للبلاد كأمر واقع تجاوزا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني حين بادر العميل هادي الى تشكيل لجنة برئاسته لتحديد الأقاليم واتخذت اللجنة قراراها بتقسيم البلاد الى ستة أقاليم وبشكل تعسفي متسرع دون اعتبار لمعارضتي مشروع التقسيم ، ودون اعتبار أو التزام بالمعايير التي وضعتها اللجنة ذاتها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مكن العملاء الأدوات الارهابية الاجرامية للقوى الخارجية من العبث بأمن واستقرار الوطن وتعريض حياة ملايين المواطنين لخطر العمليات الارهابية . وفي ظل تنفيذها لأجندات القوى الخارجية تسامحت السلطة مع العناصر الارهابية ومنحتها الضوء الاخضر الذي مكنتها من بسط نفوذها على عدد من المناطق والسيطرة على محافظات بأكملها، والاستيلاء على عدد من معسكرات الجيش بكافة عدتها وعتادها، وكل ذلك بهدف الوصول الى حالة من الازدواج الشديد للمشهد العام لتتمكن القوى الخارجية من تمرير مشروع التقسيم الشيطاني للبلاد الى ستة أقاليم ليس لتثبيت حالة من الاستقرار على هذا الاساس ، بل للتهيئة لصراع طويل الامد لا يقتصر على الأقاليم فيما بينها، ولا على الولايات المكونة لها، بل يصل الصراع الى المديرات التي تمثل أدنى مستوى من المستويات الادارية في الولة، وفي ظل انشغال اليمنيين بصراعاتهم البيئية غير المنتهية تستعمل القوى الخارجية في ذات الوقت على تنفيذ أجنداتها في صمت وفي ظل انشغال كامل للمكونات اليمنية بصراعاتها البيئية.

ويحسب اتفاق السلم والشراكة الوطنية من أهم النجاحات لثورة 21 سبتمبر فقد قوم اعوجاج المرحلة السابقة والتي استتبق فيها عملاء القوى الخارجية الزمن كما ذكرنا انفا، حيث أعاد اتفاق السلم والشراكة الامور إلى نصابها حين قدم معالجات وطنية خالصة للحالة الامنية للبلاد والحالة السياسية والاقتصادية، إضافة الى مسألة في غاية الاهمية تمثلت في إيجاد معالجة موضوعية لشكل الدولة تنسجم مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

ويعني ذلك أن خيار الستة أقاليم الذي تم فرضه كأمر واقع خدمة لأهداف القوى الخارجية لم يعد مطروحا من حيث الاصل كخيار وحيد لشكل الدولة، وأن الواجب وفقا لما نص عليه اتفاق السلم والشراكة<sup>xv</sup> هو إعادة النظر في شكل الدولة عموما وقد يستقر الامر على الشكل القائم للدولة البسيطة أو الموحدة وصرف النظر عن الفيدرالية كشكل جديد للدولة، ومع إيجاد حلول موضوعية ناجعة للقضايا المطروحة على مؤتمر الحوار الوطني وعلى رأسها القضية الجنوبية وقضية صعدة.

ومع أن القوى السياسية المتحاربة في موفيمبيك هي ذاتها الموقعة على قرار تحديد الاقاليم، وهي ذاتها الموقعة على اتفاق السلم والشراكة، ويعني ذلك عدول هذه القوى عن قناعاتها السابقة إلا أن العميل هادي استمر في تكريس تقسيم البلاد الى ستة أقاليم في صلب مشروع الدستور ضاربا عرض الحائط بما سبق له أن وافق عليه وأقره في اتفاق السلم والشراكة والذي أيدته أيضا القوى الخارجية وعلى رأس المؤيدين مجلس الامن الدولي الذي طالب بتنفيذ اتفاق السلم والشراكة كاملا

xvi - بلغ الأمر بالقاتمين على سلطات الدولة إلى رهن سيادة الدولة واستقلالها وقرارها السياسي، ومصير أبناء شعبيها بيد الخارج، بل بلغ الأمر بالقاتمين على سلطات الدولة الى ما هو أبعد من ذلك من عدم القدرة على تعيين مسؤول في المناصب العليا للدولة إلا بعد موافقة القوى الخارجية وكل ذلك.

(xvii) في لقاء الرئيس هادي بأعضاء لجنة صياغة الدستور في شهر يونيو 2014 وأثناء مناقشة خلاف أعضاء لجنة الصياغة حول موضوع الاقاليم وتضمن النص عليها في صلب الدستور بناء على طلب بعض الاعضاء بإيعاز من مكوناتهم السياسية ورفض ممثل أنصار الله في لجنة الصياغة للنص على الاقاليم في صلب الدستور باعتبار ذلك يتناقض مع ما ورد في تقرير لجنة الاقاليم إضافة الى ما يمثله الاستعجال على اقرار الاقاليم في الوثيقة الدستورية من مخاطر على الدولة اليمنية ومحاذير متعددة ومنها الجانب المالي ، وتطمينا من الرئيس هادي لأعضاء اللجنة تحيدا لمن رفض النص على الاقاليم في الوثيقة الدستورية تحدث قائلا (أنا أعرف أن الصعوبات المالية كبيرة جدا لدرجة أنه لا توجد مرتبات في البنك المركزي لكن اعملوا عملكم وانتم مطمئنين ... أنتم تعرفون أن مجلس التعاون الخليجي يتكون من ستة أقاليم ، وأنا سوف اجيب لكل دولة اقليم.

xviii - في تصريح لهادي بالصوت والصورة قال إنه أثناء هروبه من مدينة عدن وبعد وصوله إلى المكلا سمع أن التحالف بدأ عملياته العسكرية، وانه لم يكن لديه أي علم بذلك، وان الامريكان أكدوا له أنه لن يكون هناك تدخل عسكري!

xix - تعمل اسرائيل من خلف هذين المحورين سواء فيما يتعلق بالقمع أو الاحتواء.

xx - الرئيس الاسبق على عبد الله صالح.

xxi - الرئيس السابق عبديبه منصور هادي،

xxii - ومع أن قطر قد انسحبت من تحالف العدوان لتجد لها موطن في صنعاء، غير أن التوجه المعلن من جانب قيادة الثورة بضرورة انتزاع سيادة اليمن واستقلاله وانهاء كافة مظاهر التبعية والارتهاان لأي قوى خارجية، قد جعل من وظيفة المحور التركي القطري غاية في الصعوبة، بل جعلها في حكم المستحيلة.

xxiii - كان يمكن للعميل هادي أن يصدر إعلانا دستوريا يعلق بموجبه الدستور بدلا عن انتهاك أحكام الدستور بالقرارات التي أصدرها لاحقا.

xxiv - تحدثنا عن توجه قيادة الثورة فيما يتعلق باستمرار العمل بأحكام الدستور فيما لا يتعارض مع أحكام الإعلان الدستوري غير أنه ومن ناحية أخرى أكد الإعلان توجه قيادة الثورة بشكل صريح في تنظيم قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية بموجب أحكام الإعلان الدستوري، وهو ما يعني أن لأحكام هذا الإعلان الأولوية في التطبيق فيما يتعلق بتنظيم مؤسسات الدولة خلال المرحلة الانتقالية المحددة بموجب نص المادة (1) من هذا الإعلان والتي قد يصير بعد انتهائها إلى إعادة العمل بالدستور بشكل كامل أو تعديله أو استبداله بدستور جديد بحسب الأحوال.

وقد أكدت المادة (2) من الإعلان الدستوري توجه قيادة الثورة فيما يتعلق بتنظيم شؤون الحكم خلال المرحلة الانتقالية بموجب أحكام الإعلان الدستوري وذلك بنصها على أن "تنظم مواد هذا الإعلان قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية"، ونعتقد أنه لا تعارض بين موقف قيادة الثورة من العمل بالدستور الوارد النص عليه في المادة (1) من الإعلان الدستوري، وبين ما ورد النص عليه في المادة (2) من الإعلان، ذلك أن الدستور يتضمن تنظيم الكثير من الموضوعات الدستورية بعكس الإعلان الدستوري الذي تضمن (15) مادة فقط وهو مقتضب مقارنة مع مواد الدستور، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نص الإعلان الدستوري في المادة الأولى منه على استمرار العمل بالدستور فيما لا يتعارض صراحة أو ضمناً مع أحكام الإعلان الدستوري جزء من تنظيم الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية، ولو لم يكن ذلك عن طريق النص بشكل مباشر، ولكن عن طريق أحكام الدستور وبموجب الإحالة إلى هذه الأحكام، في تنظيم المرحلة الانتقالية.

xxv - تنص المادة (157) من الدستور النافذ على أن (مدينة صنعاء هي عاصمة الجمهورية اليمنية).

xxvi - ينظر لمزيد من التفصيل، احسان حميد المفرجى، 264 عبدالغني بسبوني، النظم السياسية والقانون الدستوري مرجع سابق ص 351..

xxvii - د فتحي فكري ، القانون الدستوري ، الكتاب الاول ، المبدئ الدستورية العامة ، وتطبيقاتها في مصر ، شركة ناس للطباعة ، 2006، ص

476.

xxviii - لمزيد من التفصيل ينظر استاذنا الدكتور المرحوم أحمد عبدالملك قاسم حميد الدين، القانون الدستوري ص 96 وما بعدها .

xxix - د. عبدالغني بسبوني عبدالله ، مرجع سابق ص 355.

xxx - وكذلك يمتنع القول أن حكومة الثورة في اليمن دستورية؛ لأنها احترمت الدستور ولم تمس بأحكامه ولاهي أيضاً حكومة واقعية؛ لأنها أهملت الدستور ولم تقم له أي اعتبار بل إن حكومة الثورة في اليمن في منزلة وسط بين الحكومة الدستورية والحكومة الواقعية، ويمكن القول والحال هذه أن حكومة الثورة في اليمن حكومة شبه دستورية، وفقاً لنص المادة الأولى من الإعلان الدستوري، التي قررت العمل بأحكام الدستور غير المتعارضة مع أحكام الإعلان الدستوري وهذا ما يعني أن الحكومة الثورية أو السلطات الثورية قررت العمل بالدستور والإعلان الدستوري معاً، وهذا الموقف لا يوجد له نظيراً في الثورات التي يكتب لها النجاح ويسيطر رجالها على مقاليد الحكم وهو ما يمكن القول معه أن فلسفة جديدة تختلف عن فلسفة الثورات المعاصرة أتت بها الثورة اليمنية، وأن اتجاهاً فقهياً جديداً يمكن أن يتبلور نتيجة لهذه الفلسفة الثورية.

xxxi - جاء في البيان الصادر عن اللقاء الموسع الذي انعقد في العاصمة صنعاء " إن المراحل التي عاشها شعبنا اليمني العظيم تحت تأثير المؤامرات المتعاقبة، والتي أثقلت كاهله في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية ، والسعي الحثيث من قبل قوى التسلط والفساد والتبعية لفرض واقع مغاير لما يرتضيه أبناء شعبنا اليمني الكريم من السعي نحو بناء وطن خال من الفساد والارتهاان يحفظ كرامة أبنائه ويحمي سيادة أراضيه وثوراته والسير بخطى ثورية نحو تحقيق العدالة والمواطنة المتساوية التي ينشدها كل أبناء هذا الوطن العزيز .

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي يستشعرها الشرفاء والاحرار من أبناء هذا الشعب منذ بداية ثورة ال 11 من فبراير 2011م وما تعرضت له تلك الثورة من مؤامرات عصفت بمسارها الصحيح واتجهت بها نحو التقاسم والمحاصصة بين قوى الفساد والتسلط في الداخل والخارج وتميرير المؤامرات على حساب مصلحة الشعب وسيادته وكرامة أبنائه وافتعال الازمات والصراعات الداخلية لإضعاف الشعب واخضاعه للقبول بسياسة الامر المفروض عليه وضرورة العيش في ظل تلك الأوضاع المتردية والاتجاه بالبلد نحو المجهول ، وحينما أشرف الوطن على الهاوية انبعثت من جديد الروح الثورية الصلبة التي يتمتع بها أبناء شعبنا اليمني العظيم وصححت مسار ثورته في ال 21 من سبتمبر 2014 م فأتجهت الجماهير اليمنية بقيادتها الثورية الحكيمة في درب التصعيد الثوري مؤكدة على الشراكة مع الجميع والتي توجت باتفاق السلم والشراكة بين كل القوى السياسية اليمنية وبمباركة أممية وإقليمية .

إلا أن قوى الفساد والطغيان والتبعية سعت للالتفاف والتهرب من التنفيذ لتلك الوثيقة التاريخية وعملت على وضع العراقيل امام العملية السياسية في جميع مراحلها واللعب بالورقة الأمنية واثارت النعرات المذهبية والمناطقية والعنصرية الدخيلة على ثقافة مجتمعنا اليمني وتلكأت في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، واستدعاء العقوبات الدولية ضد ابناء الشعب اليمني ووضعه تحت ما يسمى الفصل السابع، في تفریط واضح في سيادة الوطن واستقلاله، دعم الفساد والعبث بمسودة الدستور، والتكرار لمبدأ الشراكة، والنهب المنظم للمال العام واستغلال الوظيفة العامة والعمل ضد التحرك الشعبي والثوري الساعي لمواجهة الفساد وتجفيف منابعه وتوفير الغطاء السياسي والإعلامي والدعم المادي المباشر لعناصر التكفير والاجرام في مواجهة الشعب والجيش والامن وسعيهم لإضعاف وتمزيق المؤسسة العسكرية والأمنية وصولاً بالبلد الى حالة الفوضى والانهيار من خلال تقديم الاستقالة من قبل الرئيس والحكومة وذلك بغرض المنارة لإخضاع الشعب لتمرير مشروع تمزيق الوطن وتفتيته تحت مسمى الأقاليم، خدمة للمصالح المشتركة بين تلك القوى الفاسدة والقوى الإقليمية والدولية التي تقف خلفها للحفاظ على نفوذها ومشاريعها التمييزية للوطن والشعب، ولم يقدروا للشعب اليمني الصابر ما منحهم من الفرص المتتالية للعمل على تصحيح الأوضاع ومعالجة الاختلالات والحد من الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

واستجابة للدعوة الصادقة والمخلصه. حمل الشعب على عاتقه المسؤولية واتجه نحو قطع الطريق على المتأمرين على اليمن أرضاً وانساناً سواء في الداخل او الخارج وانطلق لإقامة (المؤتمر الوطني الموسع) المنعقد بقاعة المؤتمرات الدولية بالعاصمة صنعاء من ال9من ربيع الثاني1436هـ وحتى ال11من ربيع الثاني1436هـ الموافق 30/1/2015م وحتى ال1/2/2015م بمشاركة كافة قوى الشعب برجاله ونسائه وفئاته المجتمعية من علماء وأكاديميين وقادة أحزاب وسياسيين وقيادات السلطة المحلية وعسكريين ومشاخ ورجال أعمال ومحامين ووجاهات اجتماعية واتحادات ونقابات مهنية وتعليمية وعمالية ومنظمات مجتمع مدني، وخلال تلك الفترة التي تمت فيها المداولات والنقاشات المستفيضة من قبل المشاركين في المؤتمر للخروج بمقررات وطنية وثورية أكدت في مجملها على ما يلي:

1— يسجل المؤتمر اعترازه بالدور الوطني المشرف للقوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية والثورية في حماية أمن واستقرار الوطن والحيلولة دون انزلاقه نحو الانهيار والفوضى .

2— تعديل الاختلالات الواردة في مسودة الدستور وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفق السلم والشراكة ورفض أي مسعى لتمزيق الوطن تحت أي مسمى..

3— ضرورة الاصطفاف الوطني الشامل لمواجهة الجماعات التكفيرية الاستخباراتية ومطالبة الجيش واللجان الشعبية بالقيام بواجبهم في مواجهة تلك الجماعات.

4- رفض التدخلات الخارجية التي تستهدف سيادة الوطن وأمنه واستقراره.

5— تحقيق مبدأ المواطنة المتساوية وإنصاف من تم اقصاؤهم في الفترات الماضية ومنح أبناء المناطق التي تتوفر فيها الثروات السيادية امتيازات محددة بما يحقق العدالة.

6- الإسراع في معالجة القضية الجنوبية وحلها حلاً عادلاً ومنصفاً.

7— سرعة القيام بالمعالجات الاقتصادية العاجلة والملحة للتخفيف من معاناة الشعب ودعوة القطاعين العام والخاص الى القيام بواجبهما وتحمل مسؤوليتهما خاصة في ظل الأوضاع الراهنة وهذا الطرف الاستثنائي الذي تمر به بلادنا.

8- دعوة القوى الإقليمية والدولية الى تقدير الشعب اليمني الذي يسعى لحياة كريمة وعلاقة طيبة مع جيرانه ومحيطه في ظل الاحترام المتبادل.

9— يمهّل المؤتمر الوطني الموسع القوى السياسية مدة ثلاثة أيام للخروج بحل يسد الفراغ القائم مالم فإن المؤتمر قد فوض اللجان الثورية وقيادة الثورة باتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بترتيب أوضاع سلطات الدولة والمرحلة الانتقالية للخروج بالبلد من الوضع الراهن.

xxxii - تنص المادة (140) عند استقالة الوزارة أو إقالتها أو سحب الثقة منها تكلف الوزارة بتصريف الشؤون العامة العادية ماعدا التعيين والعزل حتى تشكل الوزارة الجديدة.

xxxiii - جاء في رسالة أحزاب الى القمة الخليجية الامريكية ( نحن الاحزاب والقوى السياسية اليمنية المساندة للشرعية الدستورية...نتنهد فرصة انعقاد القمة الخليجية الامريكية التي تتعقد للمرة الاولى لنعبر عن شكرنا للولايات المتحدة الامريكية الصديقة على دعمها... وانتهاء بالدعم اللوجستي لعلميتي عاصفة الحزم وإعادة الامل والتي تهدف الى استعادة الدولة اليمنية من أيدي سلطات الانقلاب المتمثلة في الحوثي والمتحالفين معه...التوقيع المؤتمر الشعبي العام ، التجمع اليمني للإصلاح ، حزب العدالة والتنمية ، الحراك السلمي الجنوبي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، حزب الرشاد، حزب التضامن الوطني ، الحزب الاشتراكي اليمني .

xxxiv - فإذا ما توقف مرفق الدفاع انقسمت المؤسسة العسكرية وفقاً لترتيبات القوى الخارجية سياسياً ومناطقياً ، وفي المقابل تنقسم المؤسسة الامنية وفقاً لذات الترتيبات ، وكذلك الحال بالنسبة لبقية مؤسسات الدولة خدمية وانتاجية ، والامر المنطقي وفقاً لتلك الخطة وفي حال نجاحها سيادة الفوضى والعنف والسلب والنهب وانهيار السلطة العامة في الدولة ، وما يتبع ذلك من سقوط للدولة ذاتها في مستنقع العنف بحيث لا تقوم لها قائمة بعد السقوط المخطط له كما حصل في بداية عقد التسعينات في الصومال بل أسوأ من ذلك.

ومع أن الظروف كانت مهينة للقوى الخارجية لنجاح أجداتها وخطتها بشأن اسقاط اليمن في دوامة العنف الداخلي لتظل تلك القوى في موقف الداعم للقوى المتصارعة أو لعملائها على الأقل ودون أن تتخرب في الصراع بشكل مباشر ، مع كل ذلك تمكنت الثورة وبفضل الله تعالى وحنكة وحكمة قيادتها من افضال مخططات القوى الخارجية وتجنيد اليمن الفوضى المدمرة التي كان مخططاً له الدخول فيها.

xxxv - وكان نظام آل سعود قد كرس سيطرته على مؤسسات الدولة مدنية وعسكرية من خلال الفائزين عليها إضافة الى سيطرته على الوجيهات الاجتماعية فكان الجميع يدين لآل سعود بالولاء والتبعية، فنظام آل سعود الذي يملك طفرة مالية كبيرة خصص فئات منها عبر اللجنة الخاصة لاستمالة ضعاف النفوس من أبناء الشعب اليمني في مؤسسات الدولة ممن ارتضوا التضحية بمصلحة الوطن العليا في سبيل مصالحهم الذاتية الدنيا، وقبلوا أن يكونوا أتباعاً أذلاء للأجنبي وأدوات بيده ينفون سياساته التمييزية لبلادهم.

xxxvi - تواجد تنظيم القاعدة وداعش في ضواحي العاصمة صنعاء مديرية ارحب ، وغيرها من المناطق المحيطة بالعاصمة.

xxxvii - واستمر الجيش واللجان الشعبية في ملاحقة العناصر الإرهابية الاجرامية في عدد من المناطق التي تحصنت فيها تلك العناصر، وتلقت ضربات قوية أفقدتها توازنها وقدرتها على تنفيذ عمليات إرهابية تهدد حياة المواطنين، وأصبحت خائفة متخفية لا تجرؤ على الاعلان عن نفسها،

---

وعن المناطق التي تتواجد فيها، كما كان عليه الحال سابقا حين كانت تجاهر بارتكاب جرائمها وتنفيذها في الاسواق والساحات العامة، وفي  
أوساط تجمعات المواطنين، لتحقيق الردع وبث الرعب والخوف في نفوسهم حتى ينفادوا لها دون اعتراض، أو يكون مصير كل معترض التمثيل  
بجثته أمام عامة الناس.

xxxviii - ولا شك أن هذه الخيانة وغيرها من السلوكيات السلبية أخرت مهمة قيادة الثورة في انجاز الاستحقاق الوطني المتمثل في استعادة حق  
الشعب اليمني في السيادة والاستقلال ، وحقه في اختيار حكامه ونظام حكمه بإرادته الحرة المستقلة بعيدا عن التبعية للقوى الخارجية.